Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p. 62-77.

واقع سياسة التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط – السكن–

THE REALITY OF SOCIAL DEVELOPMENT POLICY IN ALGERIA AMID THE COLLAPSE OF OIL PRICES-HOUSING

زناخي فوزية [1]، فتوحي خديجة [2]، كيفاني شهيدة [3]

Zenagui Fozia[1], Fettouhi Khadidja [2], Kifani Chahida [3]

[1]جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان– الجزائر, fouzia.zenakhi@univ-tlemcen.dz

[2]جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان– الجزائرkhadidja.fettouhi@univ-tlemcen.dz

[3] جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان– الجزائر،kifanichahida@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/11/19 تاريخ القبول: 2021/11/27 تاريخ النشر: 2021/12/26

ملخص:

يعتبر قطاع النفط محرك الاقتصاد الوطني وعائداته وقود هذا المحرك، حيث اعتمد وما زال يعتمد على عائدات النفط في تمويل الاقتصاد ودفع عجلة التنمية المحلية، إلا أن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل جعل الاقتصاد الوطني هشا عرضة للهزات. لقد تناولت هذه الدراسة أثر أسعار النفط وما يجانبها من اضطرابات على السياسات الاجتماعية الحكومية في الجزائر، فالوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع العوائد النفطية كانت بمثابة المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الجزائر تهدف من خلال عدة برامج اقتصادية تضمنت سياسات اجتماعية تهدف لتحسين ظروف معيشة المواطنين وضمان حياة كريمة.

كلمات مفتاحية: التنمية الاجتماعية، انهيار أسعار النفط، الطاقة المتجددة، الاقتصاد الوطني

تصنيفات JEL: R21, Q32, P28, J64

Abstract:

The oil sector is the engine of the national economy and its revenues are the fuel of this engine. It is being still depending on oil revenues to finance the economy and local development, but relying on oil as the main source of income made national economy vulnerable to shocks .we have examined the impact of oil prices and the attendant effects on government social policies in Algeria particularly. The

financial abundance resulting from the rise in oil revenues and the rise in oil prices are considered as the main engine of development in Algeria. The development which the government worked hard to fulfill by the adoption of several economic programs that included various social policies aimed to improve the living conditions of citizens and ensuring a decent life for them.

Keywords: social policy, Collapse of oil prices, Renewable energy, National economy.

JEL Classification Codes : R21, Q32, P28, J64

*. **زناخي فوزية** : fouzia.zenakhi@univ-tlemcen.dz

1. مقدمة :

تعتبر التنمية الاجتماعية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية و معاييرها و تقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم، و الدولة الجزائرية ليست بمنأى عن دول العالم في مجال الاهتمام بكل فئات المجتمع و باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للنفط يعد اقتصادها ريعي إذ يشكل نسبة 98% من التجارة الخارجية الجزائرية فقد تعرض الاقتصاد الجزائري في أواخر سنة 2015 و مطلع سنة 2016 أزمة نفطية تسببت في أزمة اقتصادية بعد السقوط الحر و الانهيار في أسعار البترول و ظهرت بذلك عدة اختلافات نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير والتنمية، بالنسبة للمجال الاجتماعي فقد أثرت هذه الأزمة على السياسة الاجتماعية لاسيما السياسات القطاعية كالتعليم، الصحة، السكن و التشغيل خاصة القطاعين الأخيرين اللذين أعطت لهما الدولة أولوية في برامجها الحكومية باعتبار هما القطاعين اللذان تأثرا بشكل كبير من جراء الأزمة النفطية الحالية و بالرغم من ذلك الاهتمام للحكومة بهما إلا أن مردوديتهما لم تحقق الهدف المنشود، و لذلك تقرر على الدولة الجزائرية البحث عن بدائل طاقوية يمكن الإعتماد عليها مستقبلا من أجل تنمية الاقتصاد و سد الفراغ الذي خلفه النفط و محاولة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية لإيجاد بدائل للمحروقات و الاهتمام أكثر بالمجالات التي تنتج الثروة، تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة الاجتماعية في الجزائر و إظهار تبعية الاقتصاد الوطني واعتماده على قطاع النفط كمورد رئيسي للدخل وكمحرك أساسي. من أجل ذلك تم صياغة الإشكالية التالية:

Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p. 62-77.

" إلى أي مدى أثرت الأزمة النفطية على السياسة الاجتماعية في الجزائر؟"

وللإجابة على الإشكالية البحث قد قمنا بتقسيمه إلى المحاور التالية

المحور الأول: التنمية الاجتماعية

المحور الثاني: آثار انخفاض أسعار البترول على الوضع الاجتماعي الجزائري

المحور الثالث: آفاق مجابهة الأزمة النفطية

2.مفهوم التنمية الاجتماعية

إن مفهوم التنمية الاجتماعية مثل غيره من المفاهيم الأخرى في علم الاجتماع لا يوجد اتفاق على تعريفه، وعليه فمن الصعوبة التوصل إلى تعريف جامع مانع له، وذلك لاعتبارات تتعلق أساسا بالتباين الإيديولوجي والمعرفي لمختلف الباحثين في هذا المجال. ومن أهم التعريفات لهذا المفهوم نذكر على سبيل المثال –لا الحصر– ما يلي:

تعرف بأنها "مجموعة من العمليات التي تستهدف إحداث التغير الاجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير المزيد من البرامج الرعاية من خلال الجهود البناءة مع نسق التنمية الاقتصادية في المجتمع فهي ترتكز على مقومات مفصلية محددة وفق جهد مدروس ومخطط له هادف لإحداث التغير الاجتماعي في المجتمع المبني وفق علاقة نسقية بالمكون الاقتصادي. وكل هذه المقومات تشكل ما يسمى بالتنمية الاجتماعية. (العمري، 2016، صفحة 166)

يعرفها T.R– BATTEN: "على أنها العملية التي يمكن للأفراد الذين يعيشون في مجتمع صغير أن يناقشوا عن طريقها حاجاتهم ثم يضعوا الخطة ويعملوا معا لسد هذه الحاجة"(Batten, 1975, p. 01)

وتعرف التنمية الاجتماعية أيضا بأنها: " تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده، ورفع مستواه المعيشي والثقافي والصحي، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراده المجتمع للوصول إلى حياة أفضل." (عبد الفتاح، 2005، صفحة 50)

يتبين من خلال التعاريف السابقة بأن التنمية الاجتماعية عملية تغيير مقصود يهدف إلى تحريك التغير التلقائي نحو أهداف متفق عليها تحقق رفاهية المجتمع، فالتنمية هي مشروع اجتماعي واقتصادي وسياسي يحتوي على عناصر مادية وبشرية وتقنية تعمل على نقل المجتمع من حالة التخلف والفوضى إلى حالة التقدم والاستقرار وهي هدف كل المجتمعات باختلاف مستويات تطورها وتقدمها.

Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p. 62-77.

1.2 مراحل التنمية الاجتماعية: (حسين، 1984، الصفحات 76-78)

إن عملية التنمية الاجتماعية مراحل عدة ينبغي أن تتم من خلالها ولعل أهمها ما يلي:

- ❖ التعرف على البيئة الطبيعية للمجتمع: تتم عن طريق دراسة المجتمع من النواحي الجغرافية والمناخية والجيولوجية، وبالتعمق في دراسة خواصه الأساسية مثل تكوين التربة وتركيبها الكيميائي، ودراسة الثروة الحيوانية والمراعي وأنواعها.... وتفيدنا تلك الدراسة في التعرف على موارد المجتمع المتاحة والميسرة.
- ❖ دراسة السكان وتركيبهم: فمن الطبيعي أنه لكي نضع برامج التنمية الاجتماعية في منطقة ما، ينبغي أن نتعرف على تركيب السكاني لتلك المنطقة من حيث السن والنوع، ونسبة العاملين إلى جانب إجمالي السكان، ومعدل الخصوبة...فعن طريق هذه الدراسة يمكن لنا التعرف على الطاقات البشرية التي يتجسد فيها معنى التنمية الاجتماعية، بحيث يمكن توجيه برامجها إلى تلك الطاقات.
- ❖ التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية: لكي نخطط لتنمية مجتمع ما ينبغي أن نبدأ بدراسة مظاهر الحياة الاجتماعية في تدارس النسق القيمي الذي يحكمه، وكذلك العادات والتقاليد التي تشكل إطاره الحضاري، وكذا النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية .... وذلك حتى يمكن أن نضع برامج إنمائية تكون متوافقة مع تلك القيم والنظم.
- ❖ دراسة النشاط الاقتصادي دراسة رأسية متعمقة: يعتبر هذا النشاط المدخل الرئيسي في المجتمع الذي نعتمد عليه في تنفيذ البرامج، فينبغي دراسة مختلف صور الإنتاج الزراعي والرعوي والحرفي والصناعي وأنواع الوظائف والمهن وكذلك تشمل الدراسة نظام الأجور ومستوى الدخل والأسعار والادخار والاستثمار.
- ❖ مرحلة فعل التنموي في المجتمع: تبدأ التنمية الاجتماعية مرحلتها التنفيذية بناءا على البيانات والمعلومات المستقاة من المراحل السابقة، غير أن ذلك الفعل التنموي ينبغي أن يتم في مراحل فرعية أربع:

– المرحلة التقليدية: هي تلك المرحلة التي يأخذ فيها العمل التنموي صورة تكرار الأنماط التنموية في المجتمع.

– مرحلة التمهيد للبدأ في عمليات التنمية: وتتم عن طريق اختيار طرق العمل التي ينبغي إتباعها في برامج التنمية.

– مرحلة بناء الهياكل التنموية في المجتمع: تحدث تغيير بنائي كتشييد المصانع وغيرها.

– مرحلة إحداث التغير الوظيفي في المجتمع: تتم بتغيير سلوك الأفراد من النمط التقليدي إلى النمط المستهدف حتى يمكن لهم أن يشاركوا في برامج الخطة الإنمائية.

– مرحلة التقييم: تتم في هذه المرحلة دراسة وتقييم البرامج التي تم تنفيذها ومتابعتها ومطابقتها بالمستهدف منها حسب ما وضع في الخطة الأصلية، وتوضيح مدى إسهام أعضاء المجتمع وتعاونهم مع السلطات العامة في إنجاز البرامج، ويستعان في هذا التقييم بالدراسة القبلية في المجتمع أو بالدراسات المقارنة في مجتمعات أخرى تكون قريبة الشبه بالمجتمع موضوع التنمية الاجتماعية.

2.2 مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر

إن مؤشرات التنمية الاجتماعية هي محلة ونتائج السياسات الاجتماعية الإستراتيجية ممثلة في الخدمات والحاجات الأساسية، فهل الجزائر في ظل سياساتها الاجتماعية أدت إلى الرفع من مستوى العيش الكريم للفرد الجزائري وفي مستوى التنمية في مختلف القطاعات (حيث اقر الدستور الجزائري في الفصل الرابع المتضمن الحقوق والحريات مجموعة من المواد التي ترمي إلى التكفل بالمواطن الجزائري). (عفوي و عمراوي، 2015، صفحة 80)

- المادة53 : الحق في التعليم مضمون
- المادة54 : الرعاية الصحية حق المواطنين.
- المادة 54 مكرر: تشجع الدولة على انجاز المساكن.
- المادة55 : لكل مواطن الحق في العمل.

كما أقرت مجموعة من المؤشرات خلال سبتمبر 2015 حيث بلغ حجم السكان الناشطان اقتصاديا 12.277مليون شخص مقابل 12.117 في سبتمبر 2016 وهو ما يمثل زيادة ايجابية قدرت بـ 160.000 شخص، أو ما يمثل ارتفاع بـ 1.3 بالمائة. ووفقا للمصدر، فإن النساء يمثلن نسبة 20.6 بالمائة من اليد العاملة النشيطة، أو ما يعادل 2.524 مليون خلال ابريل الفارط، وذلك من ضمن عدد السكان المشتغلين والمقدر عددهم بـ 10.769 مليون خلال شهر ابريل 2017 مقابل 10.845 مليون شخص في سبتمبر 2016، تسجيل انخفاض سلبي يقدر بـ 76.000 شخص، حيث أن هناك تباينا على مستوى الجنس والسن والمستوى التعليمي وكذا الشهادة المتحصل عليها، حيث بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة 29.7 في المائة. كما ارتفعت نسبة البطالة لدى الأشخاص الذين لا يملكون مؤهلات مهنية لتصل إلى 10.1

في المائة في ابريل 2017 مقابل 7.7 في المائة في سبتمبر 2016. بينما قفزت النسبة لدى ذوي الشهادات من خريجي التكوين المهني من 13 في المائة إلى 14.8 في المائة خلال فترتي المقارنة.

وعلى العكس من ذلك، انخفضت نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية بشكل طفيف، حيث انتقلت من17.7 في المائة في سبتمبر 2016 إلى 17.6 في المائة في 2017 ما يمثل انخفاضا بـ 0.1 نقطة. يعتبر انخفاض حجم التشغيل بين سبتمبر 2016 وابريل 2017 مس قطاع البناء والأشغال العمومية ما يمثل تراجعا سلبيا قدره 91.000 شخص إلى جانب قطاع التجارة والخدمات والإدارة العمومية، وهو انخفض سلبي يقدر بـ 84.000 شخص وبالمقابل تم تسجيل ارتفاع ايجابي في قطاع الفلاحة (63.000) والصناعة (36.000) مقارنة بم تم تسجيله في سبتمبر 2016. (الشروق، 2017)

3.2 معوقات التنمية الاجتماعية في الجزائر:

إن الإخفاق في الوصول إلى خدمة عمومية فعالة في الجزائر يعود بالأساس إلى عدم وجود نمو اقتصادي متوازن مع التنمية الاجتماعية يضمن للجميع الحق في الانتفاع بها، ولقد ساهم ذلك في وجود تفاوت طبقي صارخ في مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع مما أدى في نفس الوقت إلى أعمال عنف تعبير عن سوء الأوضاع والاحتقان الذي يعيشه الفرد الجزائري وبمراجعة مقولة" انطونيو غرامشي " الذي يرى بان الدولة أداة للترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم المنافع العامة والخدمات، فإننا نجدها لا تنطبق على الجزائر تماما وذلك بالنظر إلى كونها لا تزال تفتقد إلى المميزات التي تطبع الدولة الحديثة ذات الحكم الرشيد وتواجه في نفس الوقت تحديات أهمها :تحدي المشاركة والديمقراطية وتحدي الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحدي الفساد بكافة أطيافه هدا الأخير الذي أعطب دواليب السياسة والاقتصاد والإدارة، إذ أن ظهور الفساد يعود إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة فتدني الظروف الاجتماعية والصحية والفقر لأفراد المجتمع هي التي تدفعهم للتورط في أفعال وممارسات فاسدة وغير مشروعة كقبول الرشوة على مستوى القطاعات والمؤسسات الخدماتية إلى جانب سيطرة القيم الثقافية السلبية كالمحاباة التي تعتبر عملية تقديم الخدمات والتسهيلات لأبناء العائلة. (باركف، 2007، صفحة 312)

- ❖ عدم وجود رقابة أو نظام قانوني عقابي يردع المخالفين وان وجد فهو غير فعال ويطبق على فئة دون الأخرى فساد قمة الصفوة واستغلال المناصب لتحقيق مآرب شخصية.

- إشكالية التسيير في الجزائر والإدارات التي تحكمها أنظمة أساسها العلاقات الشخصية وهي عبارة عن تحالفات يصعب تحديدها تعمل داخل وخارج الجهاز الإداري الرسمي. إن الإدارة على جميع مستويات الدولة غير موصلة بالمواطنين وبالأوضاع الحقيقية الملموسة وغير المبالية برغبات الناس الذين تشرف عليهم ولا بحاجاتهم، الإدارة هي أميل ما أن تكون إلى التبذير منها إلى التسيير وفي اغلب الأحيان تشجيع اللاكفاءات، فالإدارة في الجزائر تتسم بإدارة شبه أمية يعاني معظم أفرادها من تدني مستواهم المهني والتعليمي.
- ضعف وظيفة التخطيط بسبب غياب سياسات واضحة والتحديد الدقيق للأهداف المرجوة.

3. أثار انخفاض أسعار البترول على الوضع الاجتماعي الجزائري:

إن الجزائريين يعانون من عدة مشاكل اجتماعية متعلقة بالفقر والسكن وعدم توفر على ما يضمن حياة كريمة، وأن هذه المشاكل ستتفاقم إذا ما وصلت الحكومة في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها حاليا المتمثلة في سياسة التقشف أو ترشيد النفقات، لأن ذلك يؤدي إلى تفقير فئات واسعة من المجتمع ويخلق توترات جديدة ستترتب عليها احتجاجات اجتماعية تؤثر على الاستقرار الوطني، ما لم تقم الحكومة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري وذلك بمحاربة الفساد وفرض ضريبة على الثروة.

1.3 تعريف السياسة السكنية:

تعتبر السياسة السكنية من الجوانب الهامة التي تؤخذ بالحسبان لتقييم النتائج المحققة من طرف قطاع السكن، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في التوجيه، و تحديد النتائج التي يجب أن يتوصل إليها هذا القطاع الحساس، فكثيرا ما نسمع بعبارة " نجاح السياسة السكنية لبلد معين " أو عبارة " فشل السياسة السكنية لبلد ما ،و نستطيع أن نعرف السياسة السكنية على أنها " عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة و الموضوعة من طرف الدولة، و الهدف الرئيسي منها يكمن في وضع الوسائل و آليات التدخل في السوق السكني، و ضمان التوازن العام بين العرض و الطلب و ذلك في ظل احترام معايير السعر و الكمية المحددة." (Ait Ammar, 2001, p. 14) إن السياسة السكنية تأخذ بعين اعتبار مشكل الندرة الاقتصادية نتيجة نقص الموارد الاقتصادية من جهة، وزيادة الحاجات من جهة أخرى، حيث أنها تحارب ظاهرة سوء استغلال الأراضي، وسوء استغلال مواد البناء وطرق استعمالها بالإضافة إلى ظاهرة سوء استغلال الموارد المالية .ولقد أعطت الدولة أهمية كبيرة للسياسة السكنية في إطار تشريعاتها للمواثيق. (زرقة، 2015-2016، صفحة 56)

Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p. 62-77.

2.3 وضعية السكن في الجزائر خلال الأزمة النفطية:

بالاطلاع على مجريات الأحداث فيما يخص توفير السكن للمواطن الجزائري خلال السنوات الأخيرة يلاحظ وجود سياسة غير واضحة المعالم في هذا الميدان سواء أكان ذلك يتعلق بالسكن الحضري أو السكن الريفي ، وفي هذه الأوضاع التي أفرزت السكن، كون الجزائر دولة تعتمد كثيرا في اقتصادها على عوائد النفط في تمويلها لبعض المشاريع السكنية ومع التقلبات التي شهدتها أسعار هذه المادة في الآونة الأخيرة شهد قطاع السكن أزمة حادة في انجاز مختلف المشاريع السكنية بكافة صيغها مما أدى إلى سخط المواطنين الجزائريين على دولتهم اعتقادا منهم أنها غير قادرة على تلبية احتياجاتهم و عدم تمكّنهم من الحصول على مسكن لائق. (عفوي و عمراوي، 2015)

وفي خضم هذه الظروف السيئة حاولت السلطات الجزائرية تدارك الوضع عوائدها النفطية، مثل إلغاء الكثير من المصاريف التي لم تعد قادرة على تمويلها، وتوقف العديد من المشاريع السكنية وتلاشي حلم أولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى في حصولهم على سكن، كما تم في خضم هذه الأزمة تجميد التوظيف في العديد من المؤسسات المقاولاتية والأشغال العمومية وتسريح آلاف العمال في نهاية سنة 2015 وبداية سنة 2016 (بلخضر، 2005، صفحة 100).

وقد أكد بعض الاقتصاديين أن الجزائر مطالبة في غضون 3 سنوات بتغيير سياساتها الاقتصادية وخلق بدائل أخرى وإلا تعرضت إلى أزمة اقتصادية تهز سياساتها الاجتماعية وتكون أكثر خطورة على المواطن الجزائري بحلول عام 2018 والإسراع إلى بناء اقتصاد وطني خارج المحروقات والى توجيه

البعدين الاجتماعي والاقتصادي نحو ترشيد النفقات ومواصلة عجلة التنمية ومحاربة التبذير، وان الجزائر اعتمدت على الريع النفطي في تسيير اقتصادها وتدبير شؤونها، ولن تستطيع بين عشية وضحاها تغيير سياساتها الاقتصادية لأنها لم تعمل باكرا على تطوير القطاعات المنتجة باستثمار أموال النفط.

حيث اعتبر الرئيس بوتفليقة تراجع أسعار النفط أزمة حقيقية تواجه الجزائر ولا تقل شدة عن سابقاتها مؤكدا أنها تمس الاقتصاد وتتعداه إلى لقمة عيش الجزائريين، وسياساتها التقشف لا تكفي في مواجهة الأزمة.

فالدولة الجزائرية تملك عدد كبير لا يحصى من المبدعين والكفاءات على غرار المهندسين المعماريين لذا لابد للدولة أن تفسح المجال أكثر من خلال تشجيعهم لبذل مجهودات أكبر وتركهم يبدعون ويعملون حيث المشاريع السكنية الضخمة التي سطرت تم تعطيل سيرورة انجازها في آجالها المحددة وذلك بسبب ما تمر به الجزائر من أزمة النفط التي

Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p. 62-77.

أدت إلى عدة مشاكل أثرت على قطاع السكن وهذا ما ظهر جليا من خلال إحصاء حوالي 200 ألف بناية غير كاملة أواخر سنة 2015 حسب الإحصائيات الأخيرة إضافة إلى عدم البدء في بعض المشاريع التي بإمكانها المساهمة في التخفيف من أزمة السكن إلا أنه لا يمكن القضاء نهائيا على مشكل السكن بنسبة مائة بالمائة لأن الجزائر تتضمن حوالي مليون نسمة و إذا تم توفير سكن لكل عائلة متكونة من 4 أفراد فنحن بحاجة إلى 10 ملايين وحدة سكنية ما سيجعل معالجة هذا المشكل يتطلب إرادة سياسية وميزانية كبيرة للقضاء عليه على المدى الطويل.حيث لم تقتصر الرهانات الاجتماعية على المطالب العمالية فقط، فالدولة أمام التزامات داخلية تحتاج إلى أغلفة مالية ضخمة، أبرزها أزمة السكن وا لتي تعتبر من أكبر التحديات التي تعرفها الجزائر وتسعى للقضاء عليها آفاق2019 (العرب، 2019) نظرا لما يرافقها من احتجاجات واضطرابات، كما شهدت الولايات الجنوبية احتجاجات شبابية متواصلة منذ سنوات، مطالبة بفرص التشغيل في الحقول البترولية القريبة إضافة إلى دفع عجلة التنمية والنهوض بالمناطق الجنوبية التي تعيش عجز من حيث المرافق والبنى التحتية.

حيث اعتمدت السياسات الحكومية في احتواء المطالب الاجتماعية على البحبوحة المالية، لكن يبدو إن الوضع تغير بتهاو ي أسعار النفط، وقد حذرت الأحزاب السياسية من التداعيات الوخيمة لهذا الانهيار على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لّلجزائر، واعتبرت أن تهرب الحكومة من مواجهة هذه التداعيات، واستنادا على الريع النفطي لشراء السلم الاجتماعي، سيزيد من حجم هذه التأثيرات ويستدعي مناخ الأزمة الاقتصادية الحاد ة التي هز ت البلاد عام1986 ، والتي ترتب عنها انفجار اجتماعي.

1.2.3 النمو الديموغرافي وتقدير الاحتياجات المستقبلية لقطاع السكن:

تبلغ الحظيرة السكنية في الجزائر وفق أخر إحصاء لعام 2008 للسكان والسكن52443 مسكن وعدد السكان المقيمين 34229692 نسمة وبعملية بسيطة وهي قسمة السكان المقيمين على عدد السكان الموجودة نجد متوسط الأفراد داخل المسكن 6,52 فرد، وانطلاقا من هذا نفترض متوسط عدد الأفراد داخل المسكن ثابت تقدره ب 6,5 شخص وسنحاول أن نعرف الاحتياجات المستقبلية وتطور الحظيرة السكنية في الجزائر وفق ثلاث احتمالات من 2010-2025

التقدير الأول كما هو موضح في الجدول (1) من خلال الجدول الذي يعطي نظرة عن الاحتياجات المستقبلية للسكن بناءا عن إسقاطات النمو الديموغرافي للآفاق 2025 وحجم متوسط للأفراد دخل المسكن ثابت ب 6,5

Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p. 62-77.

نجد أن الحظيرة السكنية في الجزائر ومن أجل الاحتفاظ بنفس الظروف السكنية لسنة 2008 وبالأخص متوسط عدد الأفراد داخل المسكن يجب أن يكون معدل نمو سكني أكثر من 100 ألف مسكن جديد سنويا وهذا من أجل الاحتفاظ بنفس الظروف السكنية احتياجات السكن 175700 المدة الزمنية المقدرة103394 =17 (عفوي و عمراوي، 2015، صفحة 90)

التقدير الثاني كما هو موضح في الجدول (2) في هذه المرحلة والتي يكون فيها النمو الطبيعي للسكان أقل من المرحلة الأولى فإننا نجد في هذه المرحلة أن الحظيرة السكنية في الجزائر ومن أجل الاحتفاظ بنفس الظروف السكنية لسنة 2008 وبالأخص متوسط عدد الأفراد داخل المسكن يجب أن يكون معدل النمو السنوي للحظيرة السكنية أكثر من 77 ألف مسكن جديد سنويا وهذا مرة أخرى من أجل الاحتفاظ بنفس الظروف السكنية لسنة 200وهذا بناءا على تقدير شخصي عن الطريقة التالية:

إجمالي احتياطات السكن1323400 / المدة الزمنية المقدرة 17= 77847مسكن.

2.2.3 مشكل السكن مزال قائما:

مع زيادة النمو الديموغرافي، أدى إلى زيادة الاحتياجات في مجال السكن مما جعل الهوة بين الطلب على السكنات وعرضها يتسع سلبا خاصة مع بداية الثمانينات، وهذا رغم المحاولات التي أقدمت عليها السلطات وذلك من خلال تبني سياسات سكنية جديدة للحد من هذه الأزمة، غير أن مشكل السكن لا يزال قائما إلى يومنا خاصة في الظروف القاسية التي تمر بها الجزائر من ضائقة مالية على إثر انخفاض أسعار النفط كالتي تؤثر على سير السياسة الاجتماعية للبلد. (الشروق، 2017)

ومن أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع السكن في الجزائر وجود نسبة كبيرة من المساكن القديمة والآيلة للسقوط فتحديدنا لنسبة المساكن القديمة من شأنه أن يكون عامل مساعدا في تحديد عدد الوحدات السكنية التي ينبغي بناءها في المستقبل .أيضا من مشكلات السكن في الجزائر هو التزاحم في الوحدات السكنية، حيث نجد في الكثير من الأحيان أن المسكن الواحد تتواجد فيه عائلتان أو أكثر في الغالب.

3.2.3 عدم تماشي القدرة الشرائية للمواطن مع تكلفة شراء السكن: (وكالة الأنباء الجزئرية، 2015)

من الأسباب التي زادت من حدة أزمة السكن، هو عدم مراعاة الدولة لتكلفة السكنات بما يتماشى مع قدرة المواطن، فبغض النظر عن السكن الاجتماعي الذي تخصصه الدولة إلى المواطنين ذوي الدخل الضعيف أو

المنعدم بدون أي مقابل أو بتكلفة رمزية ،غير أن نسبة توزيع هذه السكنات تبقى ضعيفة وبسبب التلاعبات الإدارية من جهة وظاهرة الرشوة والمحسوبية إضافة إلى عجز الدولة عن تحقيق العرض الكافي نظرا لمشكل التمويل حاليا نتيجة انخفاض أسعار البترول الذي تعتمد عليه كمصدر هام في ميزانيتها لتمويل مختلف المشاريع خاصة المشاريع السكنية الكبرى.

وما يمكن ملاحظته هو أن الدولة الجزائرية لا زالت تعاني من خلل في رسم سياستها السكنية بما يتماشى مع الطلب إضافة إلى عجز ميزانية الدولة على تمويل كافة المشاريع السكانية خاصة مع الطلب المتزايد عليها من طرف المواطنين الذين جعلتهم هذه الوضعية المزرية ليس لديهم الأمل في الحصول على سكن في حد إمكانياتهم المالية من جهة وعدم تسوية الدولة لوضعيتهم وتحقيق مطالبهم ،لهذا فإن أغلبية أفراد المجتمع الجزائري يلجأ إلى الهجرة الدائمة أو المؤقتة من هذا الوضع المجحف من جهة ولتحسين قدراتهم المالية من جهة أخرى، أم الشريحة الباقية لم يسعفها الحظ ، فكثيرا ما تجد سبيلا إلى الانحراف بأنواعه المختلفة كوسيلة للهروب أو الحصول على سكن من خلال سبل غير سوية بينما ظلت الأغلبية الكبيرة تنتظر حلا بطريقة أو بأخرى.

سعت الحكومة منذ بداية انهيار أسعار النفط إلى التطمين أن هذا الانهيار لن يؤثر على البلاد بشكل كبير، معتمدة في ذلك على الفوائض المالية التي حققتها خلال سنوات الوفرة لكن هذه التطمينات سرعان ما تغيرت بعد استمرار تهاوي النفط ووصوله إلى ما دون 55 دولار، حيث أعلن الوزير الأول عن سياسة التقشف.

وقد اعتبر العديد من الخبراء أن سياسة التقشف التي اعتمدتها الحكومة لا تمثل حلا للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، وان حاولت شراء السلم الاجتماعي من خلال الحفاظ على دعم المواد الاستهلاكية إلا أنها ستعمق من أزمة البطالة في ظل تجميد مسابقات التوظيف وا مكانية تجميد المشاريع الكبرى، والتي تستوعب الكثير من العمال.

وقد بنت الحكومة الجزائرية موازنتها لسنة 2015 على أساس 37 دولار للبرميل بحيث الفائض المالي لصندوق ضبط الإيرادات الذي يمول العجز، إذ أن الميزانية بحاجة إلى سعر 110 دولار للبرميل على الأقل لتحقيق التوازن.

ما يلاحظ على موازنة 2015 أنها آثرت التخفيف من التبعات المباشرة لانهيار أسعار النفط على المواطن نظرا للفائض المالي، لكن المؤكد أن هذا الانهيار سيكون له أثر كبير على الواقع الاقتصادي في الجزائر والذي

يعتمد بشكل كبير على القطاع العام ودعم الدولة، كما أن الاستمرار في السياسات الاقتصادية الراهنة سيسرع من استنزاف الاحتياطي المالي، مما سيخلف تداعيات على السلم الاجتماعي مستقبلا.

4.آفاق مجابهة الأزمة النفطية:

لقد بدأت الجزائر في تبني سياسات تهدف من خلالها إلى النهوض بقطاع الطاقة المتجددة والاستعداد إلى عصر ما بعد الطاقة التقليدية وتنمية استخدامها، وا عطاء قدر مناسب في حق الأجيال القادمة من الطاقة

1.4 تنمية مصادر الطاقة المتجددة:

يعتبر تطوير الطاقة المتجددة من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كبديل للطاقة الحفرية الكلاسيكية كالنفط الذي أدت انخفاضات أسعاره إلى أزمة حقيقية، وتتميز الجزائر بإمكانيات هامة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الطاقة الحرارية الجوفية وطاقة الكتلة السيولوجية فبالنسبة للطاقة الشمسية فالجزائر تقع على حزام الصحراء الكبرى ما يجعلها تستقبل ضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا. وينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة 2011-2030 نحو 22.000 ميغاواط في أفق 2030 أي ما يعادل 40بالمائة من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير 10.000ميغاواط من 22.000 ميغاواط تم برمجتها خلال العقدين المقبلين في حين توجه 12.000 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء. (حوالف، 2017، صفحة 18)

وفي مجال الطاقة النووية تشير الدراسات إلى وجود توضعات عرقية ورملية لليورانيوم في الطاسيلي ومنطقة الهقار بكميات معقولة تصل إلى 28000 طن وكميات إضافية محتملة تقدرب5490 طن، مع العلم أن الجزائر تملك مفاعلين نوويين في" دراية وعين وسارة "لأغراض البحث العلمي والاستخدام السلمي. وتملك الجزائر إمكانيات أخرى لم تلقى الرعاية الكاملة بعد في مجال إنتاج الطاقة منها توليد الطاقة من حركة الرياح التي تتاح إلى البحث والتطوير التكنولوجي ومصادر الطاقة من الحرارة الجوفية حيث تمتلك الجزائر ما يقارب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.

أخذت الحكومة الجزائرية في البحث عن سبل رفع قدرتها الإنتاجية واستغلال أكبر قدر ممكن من مصادر الطاقة المتجددة حيث توقعت عدة مصادر أن تصبح الجزائر قوة اقتصادية هام ة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقات المتجددة والبديلة آفاق 2020 لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات.

Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p. 62-77.

1.1.4 تأهيل القطاع الصناعي:

حسب الخبير الاقتصادي الأمريكي ادوارد نيل المحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التنمية وليست التنمية في حد ذاتها بل تظل ثروة فحسب وهذا ما أكده روبرت ماندل الخبير الاقتصادي الأمريكي حيث يرى أن الاقتصاد الجزائري مازال مغلق على الرغم من الامتيازات اتل ي تتوفر عليها الجزائر وموقعها الجغرافي المتميز ،ويظل مستقبل القطاع الصناعي في الجزائر مرهونا بقدراته على إيجاد منافذ له في السوق الدولية إلا أّن وضع المؤسسة الصناعية في الجزائر محدودية قدرتها على خلق منتجات وفقا للمعايير الدولية كالجودة العالية ونقص التكلفة والابتكار والقدرة على مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية والطرق المستعملة في الإنتاج مما يجعل منتجاتها مهددة بقوة المنافسة الأجنبية خاصة بعد فتح السوق المحلية أمام المؤسسات الأجنبية. وبإبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي وما يترتب عليها من زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، بات لزاما على الجزائر وضع برنامج لإعادة تنشيط قطاعها الصناعي من خلال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية لتصبح قادرة على خلق منتجات ذات جودة وقدرة تنافسية عالية تتماشى والمعايير الدولية، أو على الأقل تقترب من مستوى مثيلاتها الأجنبية المنافسة لها، ومن أجل تحقيق كل ما سبق تبنت الجزائر سنة 1998 بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **ONUDI** برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة وكذا مؤسسات الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي تحت عنوان" البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة و تحسين القدرة التنافسية الصناعية في الجزائر (موري، 2009-2010، صفحة 180)"

2.1.4 دعم الاستثمار الأجنبي:

تعتبر الجزائر من بين 141 دولة في المرتبة 109 من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية ولعل أبرز أسباب ذلك هو التردد في اكتشاف السوق الجزائرية بسبب الأوضاع الغير مستقرة والعراقيل البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر الأجنبي بصورة أكبر في الجزائر مقارنة مع دول الجوار، ومن أجل تحقيق ذلك تم تهيئة البيئة القانونية للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار وا إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ووكالة ترقية الاستثمار والتي تمنح للمستثمر العديد من المزايا. لكن الاستثمار خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيفا بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية، البشرية والسياحية التي تزخر بها الجزائر، ولعل العراقيل التي يواجهها المستثمر الجزائريّ في ظل غياب الرقابة

Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p. 62-77.

والشفافية في تطبيق الإجراءات ساهمت في تخوفه من المغامرة في ظل ما توفره له دول الجوار كتونس والمغرب والد ول الأوربية كأمريكا وألمانيا واليابان من مزايا وتسهيلات عديدة.

5- خاتمة:

إن انخفاض أسعار البترول وضع سياسات الحكومة على المحك وجعلها عاجزة على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستديمة، فمع هذا الانهيار شهد قطاع السكن أزمة حادة في إنجاز مختلف المشاريع السكنية بكافة صيغها إلى جانب تجميد التوظيف في العديد من المؤسسات المقاولاتية، ولكن التأثير كان بصورة محدودة وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أي صندوق ضبط الإيرادات إلى جانب الإجراءات المتخذة والتي تمثلت في:

- ✓ رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية العام 2016
- ✓ تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة
- ✓ سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري

وعلى هذا الأساس نستخلص أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرعى من المداخيل البترولية وأن الجزائر لم تتعلم من ماضيها مع التقلبات السلبية لأسعار البترول في السوق العالمية فهي إلى حد الآن لم تتبنى إستراتيجية وسياسة للنهوض بالاقتصاد الوطني فهي مازالت تبحث كيف تزيد من صادراتها من المحروقات.

6. الملاحق

- **الجداول:**

الجدول (1): احتياجات السكن(بالألف)حسب الفرضية الأولى لنمو السكان وحجم متوسط العدد الأفراد ثابت= 6.5

السنوات	عدد السكان (1)	الحظيرة السكنية (2)	احتياجات السكن
2008	34230	5244,3	/
2010	35784	5505,7	261,4
2015	39086	6013,7	508
2020	42456	6531,6	517,9
2025	45512	7001,8	470,2

المجموع			1757,5

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الموقع التالي:http//www.echorouk online.com/ara/mational/25563.html

الجدول (2): احتياجات السكن (بالألف) حسب الفرضية الثانية لنمو السكان وحجم متوسط لعدد الأفراد ثابت = 6،5

السنوات	عدد السكان (1)	الحضيرة السكانية (2)	احتياجات السكان
2008	34230	5244,3	
2010	35423	5449,6	205,3
2015	38088	5859,6	410
2020	40140	6175,3	315,7
2025	42882	6567,7	392,4
المجموع			1323,4

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني: http//esa.um.org/imp

قائمة المراجع العربية

ابراهيم عيد حسين. (1984). *دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الشروق. (13 08, 2017). *الشروق أونلاين*. تم الاسترداد من ارتفاع-نسبة-البطالة-في-الجزائر-خلال-2017: https://www.echoroukonline.com/

العرب. (2019). *صحيفة العرب*. تم الاسترداد من http. www. Alarab .co uk /id= 427228

دليلة زرقة. (2016-2015). سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع- أطروحة دكتوراه-. جامعة وهران.

رحيمة حوالف. (2017). تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط. *البدر، 09*(01)، 19-9.

سمية موري. (2010-2009). آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجيستر-. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

عبد القادر بلخضر. (2005). استراتيجيات الطاقة وامكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر - رسالة ماجستير-. البليدة، كلية علوم الاسيرو الاقتصاد، جامعة محمد الدحلب بليدة.

عيسات العمري. (ديسمبر, 2016). معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي و رهانات الفعل التنموي . *تنمية الموارد البشرية، 07*(02).

فتيحة باركف. (2007). الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغير في العالم النامي. *الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة*. سطيف.

محمد عبد الفتاح. (2005). *الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

مصطفى عفوي، و صلاح الدين عمراوي. (مارس, 2015). التوقعات السكانية للفئة النشيطة في الجزائر و احتياجاتها 2038 . *العلوم الاجتماعية*(11)، 64-82.

وكالة الأنباء الجزئرية. (2015). *رئيس الجمهورية يوقع على قانون المالية لسنة 2015* . تم الاسترداد من http//www.Aps.dz/ar/economie/11089-d8%

قائمة المراجع الأجنبية

AIT AMMAR, K. (2001). Le financement de la construction de logement en Algérie. Alger, école nationale d'administration.

BATTEN, T. (1975). *Commities and their developement* . London: Oxford University.

dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.

: